المجرم والجريمة

تاريخ الاجرام والمجرمين كأي تاريخ آخر عبارة عن تطور ، فالرجل المتمدين اليوم كان بالامس في حالة الفطرة والوحشية .

وتاريخ الامم « قصة » تقدمها التدريجي من حالة البربرية الى العمران والحضارة وكذلك تاريخ الافراد انهو الا انتقال من الوحشية الى الثقافة . ان هو الا انتقال من القساوة والوحشية الى الاحسان وعمل الخير ولكن مع ذلك . ما زالت الامم تظهر بدلائل جلية بقاء البربرية كامنة متغلغلة في النفوس وليس من دليل على ذلك اظهر من ميلها الى الحروب والقتال . فالامم ما زالت في حالة الوحشية رغم الطلاء الكاذب الذي يظهرها بحلة افضل من حالتها الحقيقية .

اما حال الافراد فانها لا تختلف عن حال الجماعات . والنزعات الحيوانية ما زالت متأصلة في النفوس فمتى اتيحت لها الفرص فلا بد ان تظهر . وليس اوضح في الدلالة على وجود هذه النزعات الحيوانية الكامنة من حوادث الاجرام البريعة التي تسمع بحدوثها من وقت لاخر .

واذا اردنا الرجوع الى ايام الفطرة وحالة الوحشية التي كان الناس يعيشون فيها في الازمان السالفة نرانه لم يكن هناك قوانين جنائية كقوانيننا الجنائية الحاضرة لعدم حاجتهم الى هذه القوانين لان الجريمة في عرفنا كانت فضيلة في عرفهم ..

الفضيلة انه كان هناك في الماضي البعيد قضايا ومرافعات ، واثبات تهم ، وحبس ونزع ملكية ، وقتل . كلا فان الامر كان بيد قوى العضل مقتول الساعدين .. ولم يكن لذكاء مكان . كان الرجل في ذلك الوقت قاسي محنا الاحجري القلب لا يحس قلبه ولا يشعر بعاطفة الشفقة او اي حب او شعور آخر من مشاعر الانسان السامية التي نراها فيه اليوم .

ورغما عن تقدم البشر لا يمكن ان نقول الا ان المدنية في طفولتها بعد . واننا قد ابتدأنا بالمرحلة الاولى بعد فقط بالاستعدادات اللازمة ..

قلت أن ما نعتقده اليوم جريمة لم يكن يعاقب عليه قبلا فلم يكن هناك ممتلكات شخصية أو حقوق بل كان الناس يسلبون ويسبون ويقتلون وما كانوا يحلمون أن سيكون شيء يطلق عليه « شخص » أو « ملك » فقد كان كل شيء مشاعا يتمتع به الكل ، وهو ملك الكل . فاذا اقدمت السرقة ، أو كانت هناك سرقة ولكنها لا تعرف أنها سرقة ، فالقوي يأخذ ما يريد من الضعيف وسلبه ، أو يجبره ، أو اغتصب بعنفه وقد كان الزنا بين الاقارب شائعا مألوفا ، وقد زال هذه العادة الشنيعة بين بعض الشعوب الحاضرة اذا اكل لحوم البشر وكان عاما وقد حير بحث هذا الموضوع بعضا واوهمهم كانوا يأكلون الجسم كله ثم تدرجوا من ذلك الى اختيار بعضه ، ثم رجعوا واستعاضوا لحم الانسان بالحيوان . واخيرا اكتفوا بالصور الرمزية .

واما وان كانت تقدمنا بعض التقدم الا اننا زالنا نسمح بزواج الخالين والخالات بالخطة وبعض نواحي العقلية والبدوية . ومدمني الخمر والمرح والمقمدين والعمي .

وقد آن الاوان ان نحسن نوع الجنس البشري ونسمح بالخالين بتحسين « النوع » لا بمضاعفة باكثار العدد :

وقد كانت الجريمة تعتبر بالنسبة للقاتل مرتكبا ومقارفه في الحياة الاجتماعية فاذا كان المذنب فردا عديما ومرق من زمرته فالعامة الكبرى ان جريمته عليه لا يعفر ولكن اليوم نعرف الرجيم وان لكل شيء الحق فلا لوم عليه ... أليس هو رجيم ؟ ... أليس لذلك حقا من حقوقه الالهية المقدسة ؟ ..

وكان الناس يقضون المنازعات الفردية من غير التجاء الى قضاء فتدرجوا من ذلك فقالوا ان افضل علاج ان نحاكم المذنب غيابيين وما بين قاضيه الغائب والاشخاص متواجهين مشتركين في المعنى الاشتراكي كله ..

وكانوا يقضون بعض المنازعات بالمبارزة ، المبارزة التي قل شأنها او انعدمت في كثير من البلاد في هذه الايام . ولكن اذا كانت المبارزة بين الافراد فقد قل شأنها فلقد زاد شأن المبارزة بين الجماعات ..

زاد الميل الى القتل « بالجملة » بعد ان كان « بالقطاعي » ...

واصبحت الامم تستعد لاشعال حروب طاحنة تهدد فيها دماء الشباب البريئة بعد ان يتسبب في هدرها سادتنا الشيوخ ...

ولقد كان قتل الاطفال شبيهاً بين شعوب بعيدة . وما زال قتل الشيوخ والمرضى يمارس بين الشعوب المتمدنة الى يومنا الحاضر ..

وكانوا يضحون بغارب الليت وخدمه الى عهد قريب في بعض الممالك التي منها الصين اما تقديم الاولاد كنبائح فكان من العادات المحمدية

اما القتل فكان دارجاً بين البسالة بين الفيجيين وسكان بورنيو وبعض انحاء الفلبين .

وكان الموت الطبيعي نادراً بين سكان اوستراليا الاصليين . اما تعدد الازواج وتعدد الزوجات فيعتبران جريمة وفضيلة بالنسبة لنظم الاجتماعية والمبادئ الدينية السائدة في البلاد . فاذا بحثنا الموضوع من الوجهة « البيولوجية » نرى ان الذكور في الهيئة الاجتماعية بطبيعتهم ميالون الى تعدد الزوجات . ومن الحقائق الثابتة ان ما من امة امكن رجالها ان يعيشوا عيشة ادبية راقية فان المستوى الادبي في الحضيض في كثير من الممالك المتمدينة . واغلبية الرجال العظمى لا يمكنهم ان يعيشوا الا عيشة الدعة والدعارة التي الفوها . ويصعب جداً ردعهم عن اهوائهم وشهواتهم . ولكن اذا تكلمنا في المسألة من الوجهة الاثنولوجية — او فن البحث في الجنس البشري واحواله — فاننا نرى ان الانسان يسلك سلوكاً مرضياً ولكن ترتقي قدماه احياناً فيحن الى اميال الغريزية او طرقه الحيوانية التي تسميها جريمة فيهوى الى الحضيض او تعده مجرماً والحقيقة انه عاد الى طبعه الحيواني .

واذا بحثنا المسألة من الوجهة الاجتماعية نجد ان كل فرد يقاوم النظم الحالية ويريد ان يدوسها تحت قدميه ويصر على هذا الفعل ولا يمكن ان نقول عنه الا انه « شاذ » لانه ما من شيء في الهيئة الاجتماعية اهم واقدس من القوانين الاجتماعية التي يجب ان تراعى كل المراعاة مهما كانت . فان تغيرها لا يكون بدوسها ولكن باظهار خطأها واستبدالها بما هو خير منها فقل هدمها . والا سارت الفوضى وعمت .

ولكن رغماً عن ذلك ، فان هذه الحقيقة الظاهرة التي ذكرتها يتجاهلها الكثيرون تمام التجاهل . وكل مجرم يتعدى النظم الاجتماعية الثابتة التي ظهر صلاحها وفائدتها

لا بد ان عده مسؤولا عن عمله ، ولا يمكن ان نقول عنه الا انه يعتبر الخطط الجهنمية لأبناء الجرائم في البشرية ، وهو بكده وجده الناكيد من عواقب عمله الشنعاء .

ولكن هذا المجرم الذي يرتكب جريمته تحت تأثير خاص ، وفي وقت خاص ، ولكن خاص ، وليس من العادة الاجرام ، او كان الاجرام من طبيعتهم فيمكن ان يقال عنه انه اجرم صدفة ، فالمجرم الذي يرتكب الجريمة لاول مرة في حياته صدفة لا يمكن ان نقول عنه انه شاذ في سلوكه ولا يمكن ان نعتبره الا عضواً في الهيئة الاجتماعية فهو قصير قد تحول عن سبيل الرشاد « وقتياً » وارتكب خطأ او جرماً . ولا بد ان نعامل خيراً ونأمل رجوع هذا العضو الى حظيرة الهيئة الاجتماعية التي خرج عليها « وقتياً » ويمكن ذلك من غير عناء ، ولا يكون ذلك الا باحياء الخير مرة ثانية وجعله يشعر شعوراً داخلياً بأنه اذنب والجرم الذي ارتكبه يستحق العقاب ، ولكن الهيئة الاجتماعية التي اذنب اليها قد رأت ان تسامحه المرة الاولى وتصفح عنه فهل يقدر هذا الصفح قدره وهل ينسى هذا الجميل ؟ وهل يطعن الهيئة الاجتماعية التي احسنت اليه طعنة ثانية ؟ لا يكون كذلك الا اذا كان بدلا شيء يحتاج الى عقاب رادع غير هذا الصفح ؟ واما من الجهة الاخرى لو عاملناه معاملة المجرمين « وعذبناه روحة بالسجن الطويل ، واضعناه تحته فلا نتظر منه الا ان يعود الى الخشيش ويصير مجرماً حقيقياً بعد ان كان مجرماً وقتياً ارتكب جريمة تحت تأثير خاص ولن يعود الى تكرار جرمه ثانية .

والشيء اريده في هذه المعضلة انه اذا كنا حقيقة نسعى الى تقليل الاجرام وهذا لا شك مقصدنا جميعاً — نحتم علينا بحث احوال الجاني نفسه والذنب ذاته ، لاننا اصبحنا في حالة لا نحتاج فيها الى معرفة الجريمة وضبطها ومعاقبة مقترفيها فحسب ، بل نحتاج قبل ذلك ، وهو يكفيه من ذلك ، الى معرفة « الاسباب التي جعلت ذلك الاثيم يرتكب اثمه » لانه اذا بحثنا وفهمنا الهيئة الاجتماعية من معاقبة الجاني ؟ ؟ ؟ ان جل قصدنا قطع جذور الاجرام ، ولن يكون ذلك الا بعد معرفة الاسباب الحقيقية للاجرام واستئصال هذه العلل الاجتماعية ، فلا بد اذن من درس سلوك المجرم درساً علمياً دقيقاً ومعرفة الدوافع القوية التي دفعته الى الاجرام .

وقد قام بعض رجال الاصلاح بتنفيذ ذلك في بعض الممالك الراقية فكونوا جمعيات خاصة بالمجرمين والاخذ بيدهم بعد خروجهم من السجن وايجاد الاعمال التي يعيشون منها فلا تعود الحاجة تضطرهم الى الرجوع للاثم ثانية ليشبعوا بطونهم الخاوية وبطون اطفالهم وزوجاتهم

اني اعتقد ان القانون ما زال يهتم بالجريمة اكثر من اهتمامه بالمجرم وهذا مما يساعد على تخليد الحقد والكراهية وادامتهما الى ابد الابدين ان المجرم شاذ وان هدمه القوانين الخالية والنظم السائدة اكبر دليل على شذوذه والفرق بين الباحثين في مسألة الاجرام اليوم وبين الباحثين قبلا ان الاولين اصاروا المتجددين يريدون معرفة اسباب هذا «الشذوذ» او بتعبير اخر اسباب هذا الاجرام ومنع حدوث الاجرام بقدر الامكان فاذا وجدوا ان المجرم غير مسؤول ففعله الموقت يجب ان لا يؤاخذ به لانه قد فعله وهو غير قاصد وهذا افضل علاج لهذا المريض

والا فما معنى تركه يخرج ويسرح ثم يعود للاجرام فنعاقبه ونقتله وكان في مقدورنا ان نتدارك الامر من بدايته ونرى ان عدم اطلاقه النفع له بكثير من اطلاقه خصوصا اذا كان من ضعاف القوى العقلية كيف نطلقه ؟ ؟ ؟

وسنفرد للمجرم الضعيف القوى العقلية مقالا قيما بذاته

« ك »